

العالم اليوم

السنة التاسعة عشرة - العدد «5666»
«20 صفحة» الثمن جنيهاً

اليوم عجب

الإثنين 12 من شعبان 1430 هـ
3 أغسطس 2009 م

د. إيهاب يوسف رئيس أول شركة لمخاطر الأمن لـ «اليوم عجب»:

خطوتنا القادمة إنشاء شركات أمنية متخصصة

كشفتنا حاوية «منشطات» مغشوشة قبل دخولها البلاد

أكبر معوق أمام عملنا
صغار الموظفين والثقافة
السائدة



نتعاون مع أكبر شركة أمريكية لبيع «فرد الأمن المدرب»

■ هذا ما نريد أن نحصده مع شركات الأمن ولذلك نتعاون مع أكبر مؤسسة أمنية أمريكية ASISI والتي لديها 26 ألف مشترك على مستوى العالم ونسعى لأن يكون لديها فرع في مصر مما يفتح مجال خيرة رهيبا للمصريين لأننا في مصر لا نطلع على العالم الخارجي وأحدث مقتنياته.

■ وهل هناك اهتمام بالأجهزة المستخدمة في عمليات الأمن؟

■ الاهتمام بأجهزة الأمن غير موجود في مصر حيث وصلت التكنولوجيا إلى مستويات عالية جداً، فعلى سبيل المثال اكتشفنا في حادثة الحسين أن الشوارع ليس بها كاميرات رغم أن تلك منطقة أثرية، ونحن لا نستطيع الاعتماد على الفرد لأن الفرد وظائفه اسمي من أن يقف الحر والبرد ويمثل ذلك إهداراً لطاقاته بلا مبرر. ولقد أرسلنا إلى وزارة الثقافة بعد حادثة متحف محمد على لإدخال ذلك الفكر الجديد.

■ وماذا كان ردكم؟

■ لم نسمع منهم رداً حتى الآن.

■ وما الجهات الرسمية الأخرى التي ستتعاملون معها؟

■ سنبدأ في مخاطبة وزارة السياحة وأنا هنا أشبه عملنا بالطبيب عند بداية نزوله للقرية حيث كان أهالي القرية يرفضونه ويعتفرون بالغطاء.

■ كيف ستحققون الربح في وسط هذا التراث الفكري وما هو جدولكم الزمني لتحقيق الربح؟

■ في البداية كنا نتوقع أن نستمر الخسارة لمدة سنتين ولكن نستطيع أن نقول أننا حققنا تواجداً ولدينا 4 شركات تتعامل معنا هي فايزر وتوباكو ويور فهي شركات عالمية معتادة على الفكر الأمني في الشركات الأم.

■ وهذا النوع من الشركات منتشر في إنجلترا وأمريكا والدول الأوروبية وينتشر الآن في دبي والسعودية ويجب العمل على نشر الفكر الأمني في كل المؤسسات والمنشآت السكنية.

■ وكيف ترى مستقبل مثل هذا النشاط الجديد؟

■ نأمل أن تنقسم الشركة إلى أربع شركات متخصصة كل شركة تعمل في تخصص من تخصصات risk free والعمل على نشر الفكر الأمني السليم وأجهزة الأمن.

■ أميعة مجدى

من أصل 6 مليارات دولار إجمالي قيمة الشحنة واستطلعنا أن نمنع الشحنة من الدخول لكن للأسف نتيجة التعقيدات الإدارية سافرت لميناء في دولة أخرى وبذلك يبدو الأمر وكأن مصر هي التي تصدر الأدوية المغشوشة.

■ وكيف تتعاملون مع حالات التواطؤ التي قد تتم من بعض الموظفين؟

■ المشكلة أن القوانين تسمح للرقب بمساحة من الحركة فلو افترضنا أن الشحنة القادمة بها سلاح فلن يشترط موظف الجمارك دفع 25% من قيمة الشحنة فنحن تحت رحمة متخذ القرار الذي قد يتبرك شحنة تغادر الميناء دون اتخاذ إجراءات ضدها أو إعدامها كما أن المعامل ليس عندها سر صناعة العلامة التجارية فقد لا يميز بين المغشوش وبين المنتج الأصلي.

■ وكيف تجدون التعاون من مجتمع الأعمال والجهاز الإداري والمجتمع؟

■ نجد تعاوناً شديداً من القيادات العليا وجمهور المتعاملين بالشركات أصحاب العلامات التجارية ولكن الصعوبة الحقيقية مع صغار الموظفين. لأن الناس لديهم فكرة أن موظف الجمارك لن يتعاون بأي شكل من الأشكال كما أن الموظف لديه تعليمات بتسهيل الاستثمار وفتح الخطوط الخضراء وهو ما قد يفهمه الموظف بشكل مخالف.

■ وما طبيعة قيام الشركة بأنشطة التدريب؟

■ يدار الأمن في مصر من منظور أن الشخص بمجرد أن ارتدى الزي الرسمي أصبح خبيراً أمنياً ولا تعطى شركات الأمن التدريب الكافي مما ينعكس على المستثمرين بالشكل السلبي ويمكنه أن يحقق مكاسب طوال العام ولكنه قد يسرق من جهة أخرى وتظهر مراجعة الميزانية السنوية الخسارة، والعملية ليست أمناً فقط ولكن مجموعة مخاطر ودورنا أن ندرسها ونحدها ونحدد الأولويات وخطة العمل ويشمل ذلك الأمن والمنظومة الأمنية والتأمين والاستعلام عن المنظومة العاملة وبالتالي فإن وضع البنية الأساسية للأمن سيجعل التكلفة أقل ويأتي التدريب مع مديري الشركات فلا بد أن نتكلم لغة مشتركة حتى يتحقق الهدف، كما نهتم بعملية بيع فرد الأمن المدرب.

■ وما المعايير التي ستعملون على تحديدها للفرد المدرب؟

بدأت أول شركة مصرية العمل في مجال دراسة وتقييم مخاطر الأمن، ورغم أن هذا النوع من الخدمة عرف طريقه في الدول الغربية ودبي والسعودية، إلا أنه مازال في أولى خطواته بالسوق المصري.

وحول هذه القضية كان ذلك الحوار الذي أجرته «العالم اليوم الأسبوعي» مع د. إيهاب يوسف رئيس الشركة، وأوضح لنا فيه طبيعة عملها في مجال إدارة المخاطر الأمنية وحماية العلامات التجارية وتدريب العاملين في مجال الأمن. أشار د. إيهاب إلى أن أكبر معوق لعمل الشركة هو صغار الموظفين والثقافة السائدة في مصر حول طبيعة ومهمة الأمن في العمل الاقتصادي بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة. وفيما يلي نص الحوار:

■ ما الفكرة الأساسية لعمل هذه الشركة وخاصة ما يتعلق بالمخاطر والأمن؟

■ الشركة تعمل في أربعة اتجاهات وهي أولاً إدارة المخاطر الأمنية وثانياً حماية العلامات التجارية وثالثاً تدريب العاملين في مجال الأمن ورابعاً توفير أجهزة الأمن الحديدية، وفيما يتعلق بإدارة المخاطر الأمنية لدينا تصريح بتقديم هذه الخدمة وهي تعتبر فكرة جديدة لأن داتما الدراسات التي تقدم للشركات في مصر تكون حول المخاطر المالية والائتمانية وليس المخاطر الأمنية، وهو ما أخذ من القائمين على الشركة مجهوداً للتعريف بمعنى المخاطر الأمنية للسماح بالعمل

كما نعد أول شركة متخصصة في حماية العلامات التجارية حيث كانت هذه المهمة موكلة للمحامين وبدأ عملهم بعد حدوث الفعل وليس هناك من يهتم بإجراءات جمع البيانات حول طبيعة المنتج المقلد ومركز التوزيع فالتعامل كان يتم مع جزء من الظاهرة وليس الظاهرة بأكملها، فنحن نبدأ بالبحث إذا ما كان المنتج يصنع بالكامل في مصر أم يتم استيراده من الخارج أو يأتي عن طريق التهريب لذلك نعمل على الوصول إلى المنبع أو نعمل على إيقاف خط الانتاج لتلك السلع المغشوشة.

■ أي أنكم مثل التحري الخاص؟

■ التحري الخاص غير مسموح به في مصر فنحن وكيل لصاحب العلامة التجارية أي أننا نقوم بالبحث عن يقوم بتقليد العلامة التجارية ونعمل على تحديد المناطق التي تساعد في توزيع المنتج المغشوش.

■ وما تخصصات العاملين معكم في هذا المجال؟

■ ضباط سابقون وقانونيون ولكن عملنا في الأساس يقوم على التنسيق مع مصلحة الجمارك ووزارة الداخلية وأصحاب العلامات التجارية فنحن نعمل كفريق عمل لتكوين شبكة معلومات لأن موظفي الجمارك على سبيل المثال لديهم ملايين الشحنات يومياً ولا يعرف سر صناعة كل العلامات التجارية كما أن صاحب العلامة التجارية لا يستطيع أن يتفرغ لمتابعة كل من يقلد منتج.

■ وهل واجهتم العقبات في بداية عملكم؟

■ في بداية عملنا مع شركة فايزر علمنا بوجود شحنة مكونة من 6 حاويات من ضمنها واحدة ليفاجروا مغشوشة، وحتى نثبت ذلك لا بد أن تدفع الشركة 25% من قيمة الشحنة كتأمين حتى يسمح بتحليلها أي ما يبلغ نحو 2,5 مليار دولار